رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٩ / ٨ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ٢٠ / ١٠ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ٣ / ٢٠٢٥

منظمات المجتمع المدني وأثرها على التمكين السياسي للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣

Civil society organizations and their impact on the political empowerment of Iraqi women after 2003

الباحثة: ديمة كامل عبد الأمير
أ.م.د. منتصر حسين جواد

Researcher: Dima Kamel Abdul Amir
Assist. Prof. Dr. Montaser Hussein Jawad

كلية الأمام الكاظم(ع) للعلوم الإسلامية الجامعة

Imam Al-Kadhim College of Islamic Sciences University

dima_org@ alkadhum -col.edu.iq
Iecdhi133@alkadhum-col.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

يهدف البحث بشكل رئيس إلى الكشف عن الدور المنوط بمنظمات المجتمع المدني لتمكين المرأة العراقية سياسيا بعد عام ٢٠٠٣، ففي ظل تنامي وتزايد دور منظمات المجتمع المدني في العراق بعد التغيير في تدويل قضايا المرأة وتمكينها من مجمل حقوقها الإنسانية في مجالات الحياة كافة، خاصة في المجال السياسي بالمجتمع العراقي بعد التحول الديمقراطي من خلال اسهامها الفعال في حركة التغيير من اجل إقرار مجتمع ديمقراطي قائم على احترام الحقوق الإنسانية للمرأة متشبعة بمبادئ المساواة بين الجنسين من ناحية، مع احتلال مصطلح التمكين مكانة بارزة في اجندة النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ من ناحية أخرى.

وتعدّ منظمات المجتمع المدني من أهم قنوات المشاركة الشعبية بالرغم من أنها لا تمارس نشاطاً سياسياً مباشراً، وأنها لا تسعى للوصول إلى السلطة السياسية إلّا أن أعضاء هذه المؤسسات هم أكثر قطاعات المجتمع استعداداً للانخراط في النشاط الديمقراطي. ولا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني بوصفها أبرز أدوات قنوات العمل السياسي أن تكون فاعلة في سياق العملية الديمقراطية دون إطار ثقافي يساعد في ترسيخ قيم ومبادئ الممارسة الديمقراطية ولابد أن يكون هناك تكاتفاً حقيقياً بين مؤسسات المجتمع المدني حول القضايا والتصدعات الرئيسة التي يعانيها واقع المرأة العراقية.

الكلمات المفتاحية: " منظمات المجتمع المدني "، " التمكين السياسية "، " المرأة العراقية "

Abstract

The research aims primarily to reveal the role assigned to civil society organizations to empower Iraqi women politically after 2003. In light of the growing and increasing role of civil society organizations in Iraq after the change in the internationalization of women's issues and empowering them with all their human rights in all areas of life, especially in the political field in Iraqi society after the democratic transformation through their effective contribution to the movement of change in order to establish a democratic society based on respect for women's human rights, imbued with the principles of gender equality on the one hand, with the term empowerment occupying a prominent position on the agenda of the Iraqi political system after 2003 on the other hand.

Civil society organizations are among the most important channels of popular participation, although they do not engage in direct political activity and do not seek to gain political power. However, the members of these institutions are the most prepared sectors of society to engage in democratic activity. As the most prominent tools of political action channels, civil society institutions cannot be effective in the context of the democratic process without a cultural framework that helps to consolidate the values and principles of democratic practice. There must be real solidarity between civil society institutions on the main issues and cracks that Iraqi women suffer from.

Keywords: "Civil Society Organizations", "Political Empowerment", "Iraqi Women"

المقدمة

تمثل منظمات المجتمع المدني جوهر المجتمعات الديمقراطية المتحضرة، قد تقوم هذه المنظمات في عملية تثقيف وتفعيل المشاركة السياسية والانتخابية وحثهم على مواجهة الأزمات والتحولات السياسية التي تؤثر على الأفراد بوصفها من أهم قنوات المشاركة الجماهيرية، فضلاً عن دورها المهم في تدريب وتأهيل قيادات سياسية جديدة، لذلك عند الحديث عن منظمات المجتمع المدني ودورها في المشاركة الانتخابية للمرأة يتبادر إلى الذهن الشريك الآخر والأساس في عملية المشاركة الانتخابية للمرأة ألّا وهي الدولة، ويؤدي المجتمع المدني دوراً مهماً وبارزاً للمرأة إذ يعدّ الباب الخلفي في عملية الإصلاح السياسي عندما تسد الطرق في وجه المرأة للوصول إلى العملية السياسية الرسمية، بالرغم من الصعوبات والمخاطر التي تواجها المرأة العراقية لممارسة نشاطها السياسي والاجتماعي، إذ يعدّ عمل المرأة في مؤسسات المجتمع المدني بعد عام ٢٠٠٣ تدعيم لقدرتها وتفهم المرأة بدورها في بناء المجتمع وقدرتها على المشاركة المجتمعية في تلبية احتياجاتها المختلفة خاصة أن دورها في منظمات المجتمع المدني في تطور مستمر، ليتسنى لها القدرة على الأداء وتعزيز مكانتها في المجتمع.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في دراسة منظمات المجتمع المدني في العراق وآلية عملها ومخرجاته في التمكين السياسي للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، وترسيخ مبدأ الديمقراطية المرتكز على مشاركة كافة شرائح الشعب في العملية السياسية.

تساؤلات البحث: يثير البحث عدة تساؤلات أهمها:

١. ماهي منظمات المجتمع المدني وكيف تؤثر بالعملية السياسية.
٢. ما هي اهم الأدوار التي قامت بها منظمات المجتمع المدني لتمكين المرأة العراقية سياسياَ.
٣. ما هي اهم النتائج على ارض الواقع لدور منظمات المجتمع المدني في التمكين السياسي للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

فرضية البحث: تبنى فرضية البحث على أهمية منظمات المجتمع المدني ودورها في التمكين السياسي للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، وترسيخ الديمقراطية في النظام السياسي العراقي.

منهجية البحث: اعتمد البحث استخدام منهج تحليل النظم لعرض الموضوع وتحليل النصوص والممارسة السياسية.

هيكلية البحث: قسم البحث إلى مقدمة وثلاث مطالب، فضلاَ عن الخاتمة . أذ يتناول المطلب الأول مفهوم التمكين السياسي واهميته. اما المطلب الثاني فقد تناول التمكين السياسي للمرأة العراقية. واختص المطلب الثالث دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة العراقية.

المطلب الأول– مفهوم التمكين واهميته

ظهر مفهوم التمكين(Empowerment) في الربع الأخير من القرن العشرين تقريبا كونه احد المفاهيم الإدارية المعاصرة الذي يعطي اهتماما اكبر إلى دور الموارد البشرية في المنظمات، وتقوم فكرة التمكين على توجه الإدارات العليا إلى منح الثقة والسلطة وحرية التصرف للمرؤوسين في مجال أعمالهم، إذ أن هذا الأجراء

يولد لديهم شعورا بالأهمية والكفاءة وتحمل المسؤولية ومن ثم سيخلق لدى المرؤوسين شعورا ودافعا ذاتيا وإدراكا إيجابيا نحو العمل، أن التمكين بمفهومه العام يعني تعزيز قدرات البشر تبعا لمختلف المستويات وذلك بالتغلب على العقبات وأوجه التمايز التي تخلق الوضع الدوني، أي إزالة كافة العمليات والاتجاهات والسلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تنمط النساء وتضعهن في مراتب ادنى، وذلك باكتسابهن القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهن[١].

الفرع الأول- مفهوم التمكين

وضعت تعريفات عدة لمفهوم تمكين النساء(Women's Empowerment) كلها تدور حول فكرة واحدة وهي تمكين النساء من اتخاذ القرارات والتأثير في مجريات الأمور المهمة بالنسبة لها ومن هذه التعريفات:

تعريف (بينيت): هو دعم إمكانية المرأة وقدرتها على التأثير في المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر في حياتها ، ودعم قدرتها على التحكم في حياتها وفي الموارد المتاحة .

تعريف الكتبي: التمكين هو زيادة فرصة المرأة في الاعتماد على الذات والاستقلالية. [٢]

الفرع الثاني-أهمية التمكين السياسي للمرأة

يتيح التمكين السياسي للمرأة الحق في التصويت وانخراطها في النظام السياسي بعد امتلاكها للمعارف السياسية كما يمكنها من تمثيل الحكومات محليا ودوليا[٣]. وقد يشير مصطلح تمكين المرأة إلى تعزيز وتقوية النساء في المجتمعات المعاصرة، والمقصود بالقوة هنا المستوى العالي في التحكم بحيث تتمكن المرأة من التعبير عن رأيها وقدرتها على تحديد الاختيارات داخل المجتمع، بهدف التأثير على القرارات المهمة إذ تكون مشاركتها ذات قيمة عليا، وفي العراق بعد عام ٢٠٠٣، بدأت خطوات لتفعيل دور المرأة العراقية في المجتمع بما يعزز أسس النظام الديمقراطي[٤]. فالمقصود بمفهوم التمكين هو عملية دعم وزيادة قدرة الأفراد والجماعات على الاختيار وتحويل هذه الاختيارات إلى أفعال ونواتج، وقد يرتبط بالمفهوم فكرة تراكم الأصول الفردية والجماعية ورفع في كفاءة الإطار التنظيمي والمؤسسي الحاكم لهذه الأصول.[٥]

ونلاحظ أن جميع هذه التعريفات سواء للتمكين عموما أو لتمكين النساء أنها تشترك في أمرين الأول: أنها تصف عملية التمكين بانها تنطوي على تطور إيجابي، وانها تتضمن الانتقال من حال التمايز، أو عدم المساواة إلى حال اخر هو المساواة إذ إنها تهدف إلى أحداث تغيير إيجابي في علاقات القوة في المجتمع بغرض إلغاء المعوقات التي تحد من خيارات المرأة واستقلالها ويكون لها تأثير سلبي في حياتها، والأمر الثاني: إنها تركز على المرأة كونها عاملا فاعلا في عملية التمكين وليست مجرد متلق، إذ انه لا يوجد تغيير دون وجود عامل للتغيير هو المرأة.

ان الحديث عن مقومات التمكين السياسي للمرأة العراقية تتطلب فهم أساسيات ومبادئ التمكين والتي تستند إلى الاتي[٦]:

١. المشاركة: يعد من اهم المبادئ التمكينية التي تسهم في بناء أساس عملية المشاركة بالنسبة للمرأة وفهم طبيعة المشكلات التي تواجهها على المستوى المجتمعي وتوظيف قدراتها التمكينية التي تعد رافعة أساسية لحل وإدارتها بشكل عقلاني ورشيد.
٢. الاعتماد على الذات يهدف إلى تنمية وترقية قدرات المرأة الذاتية لتمكينها من مواجهة المشكلات والمواقف المتأزمة وكيفية حلها.
٣. العدالة المجتمعية: يركز على أحداث وتحقيق المساواة العدالة بين أفراد المجتمع وتنمية المصادر المتاحة لها والعمل على رفدها بمصادر قوة مضافة أخرى كرافعة أساسية للتمكين السياسي والاجتماعي للمرأة.

المطلب الثاني: التمكين السياسي للمرأة العراقية:

أن تمكين المرأة العراقية سياسياً في ظل الدساتير العراقية السابقة يتفاوت من دستور إلى آخر. فالقانون الأساسي العراقي نص على أن المرأة جزء من المجتمع إلّا أنها لم تمنح حقوقها وبقيت محرومة من مظاهر الحياة السياسية وخصوصاً من الانتخابات، أما فيما يخص دستور العراق لسنة ١٩٥٨ نجده قد نص على المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات العامة ولا يجوز التمييز بينهما، وأكد على المساواة بين الرجل والمرأة في ممارسة الحقوق السياسية التي حرمت من ممارستها في ظل النظام الملكي ومنها حق الانتخاب وتولي المناصب السياسية، وقد تولت فعلاً أول امرأة عراقية الوزارة في تاريخ العراق السياسي عام ١٩٥٨، كما أن العراق من أول البلدان في الشرق الأوسط سمح للمرأة بأن تكون قاضية، أما دستور ١٩٧٠ نجده قد أكد المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والحريات إلّا أنه لم يعطِ حصة لتمثيل النساء سياسياً.(٧) أما في عام ٢٠٠٣ انعقد مؤتمر (صوت المرأة العراقية) في ٢٠٠٣/٧/٩ وصنف هذا المؤتمر مشروع دستور البلاد الذي نص في مواده إلى تمثيل المرأة نسبة ٢٥% في الحكومة المقبلة وقد قامت الولايات المتحدة بتعيين ثلاث نساء في مجلس الحكم الانتقالي وبعد ذلك تجسدت المشاركة الحقيقية للمرأة العراقية في ظل دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ الذي نص على الحقوق السياسية للمرأة العراقية وتمكينها من حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالتصويت والانتخاب والترشيح فضلاً عن أن الدستور قد أشار إلى أن تمثيل النساء لا يقل عن الربع من أعضاء مجلس النواب بموجب نظام الكوتا.(٨)

أوضح العراق في عام (٢٠٠٨) في بيان وفد جمهورية العراق إلى اجتماعات اللجنة الثالثة للدورة (٦٣) للجمعية العامة للأمم المتحدة أن التحولات الجديدة في البلاد ترمي إلى إرساء السلام والآمن واحترام حقوق الإنسان وبناء الحكم الديمقراطي وإعادة الإعمار والتنمية تشكل مشاركة النساء ضرورة ملحة على كل المستويات وللمجالات كافة وقد أثبتت النساء شجاعة ومقدرة في التصدي للإرهاب والعنف وفي تحمل مسؤوليات الأسر والعمل والمشاركة الحيوية في الانتخابات وفي وضع الدستور وحرص الحكومة العراقية على مشاركة المرأة في بناء مؤسسات الدولة من خلال شغلها للكثير من المناصب والسعي إلى تعزيز دور المرأة العراقية في المجالات كافة لإيمانها بأهمية دور المرأة، وإن بها يتحقق التوازن على الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية كافة.(٩)

أما في عام ٢٠١٠ صرحت وزيرة الدولة السابقة لشؤون المرأة (خلود آل معجون) في منتدى نظمته الأمم المتحدة في بغداد لتسلط الضوء على الذكرى (١٠) لقرار مجلس الأمن التاريخي بشأن هذا الموضوع تحت عنوان تعزيز مشاركة المرأة العراقية في جهود السلام محور منتدى للأمم المتحدة على أهمية وجود إجراءات والموارد اللازمة للنهوض وتمكين المرأة مثل التشريعات المناسبة والميزانيات المخصصة والتدريب في مجالات مثل المفاوضات والمصالحة الوطنية.[١٠]

ومن جانب التعاون مع الأمم المتحدة تسلمت وزارة الدولة لشؤون مسودة أولية في ٢٠١٢/١/٢٩ تتضمن استراتيجية النهوض بالمرأة العراقية من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إطار مذكرة التفاهم التي وقعت بين الجانبين منتصف عام٢٠١١ وتنطلق الاستراتيجية من رؤية تمكين المرأة العراقية في المشاركة بالتنمية المستدامة وتهدف إلى تمكين المرأة من النهوض وتفعيل دورها في عملية التنمية الشاملة وتتضمن الاستراتيجية سبع محصلات لتحقيق هدفها العام في إيجاد بيئة تشريعية واقتصادية مناصرة للمرأة، ومؤسسات توفر المساواة في الحقوق والفرص لكلا الجنسين، وإيقاف العنف ضد المرأة، وتوفير واقع صحي وتعليمي أفضل للمرأة، ومشاركة فعالة لها في بناء السلام وتمثل هذه الاستراتيجية خطة عمل شاملة ومتكاملة تقدمها وزارة الدولة لشؤون المرأة للحكومة لكي تنهض بواقع المرأة، وأن جميع المحصلات تكون ذات طبيعة متعددة القطاعات يتم تحقيقها عن طريق مجموعة من المخرجات القطاعية.[١١]

وسعت الحكومة العراقية ما بعد (٢٠٠٣) إلى أشراك المرأة في المحافل الدولية وأعمال الوزارات كافة والمؤسسات غير المرتبطة بوزارات للمشاركة ضمن الأنشطة والمحافل الدولية كالمؤتمرات وورش العمل التدريبية والتطويرية وكان لمشاركة وفد العراق لدى مناقشته تقرير العراق الدوري الشامل لحقوق الإنسان في عام (٢٠٠٩) أقرب دليل على ذلك إذ ترأس الوفد الحكومي السيدة وزيرة حقوق الإنسان مع ثلاث عضوات مشاركات ضمن الوفد إحداهن من إقليم كردستان والأخرى من بغداد والثالثة قاضية وبذلك ضم الوفد اربع نساء ترأسه امرأة، كما تضم بعثات العراق الدائمة إلى الدول عدداً من النساء فضلاً عن أعداد من الرجال ويراعى توازن النوع الاجتماعي في هذا الجانب، كما تشغل النساء العراقيات وظائف في مكاتب الأمم المتحدة كافة التي تخص برامجها العراق كصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) مكتب الأمم المتحدة لخدمة المشاريع (UNOPS) وصندوق الأمم المتحدة للسكان(UNFPA) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة(UNESCO) وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (UNAMI) ولا تتوفر إحصائية دقيقة عن أعدادهن في تلك المنظمات والعمل للعراقيات في هذه المنظمات مسموح وليس هناك أية قيود صادرة من الدولة تمنع انخراط العراقيات في مجالات العمل الدولي، وقد شهد عام (٢٠٠٣) دخول المرأة للعمل في السلك الدبلوماسي لأول مرة في العراق بمستوى (سفير)، إذ تم تعيين أول سفيرة للعراق في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتهت مدة تعيينها عام (٢٠٠٤)، وتم تعيين (٣ نساء) سفيرات عام (٢٠٠٩)، فضلاً عن وجود عدد من النساء اللواتي يعملن في السلك السياسي في السفارات والمُمثليات والقنصليات العراقية في الخارج بدرجات عديدة (مستشار، أو سكرتير أول، أو سكرتير ثانٍ، أو قنصل). وعلى الرغم من أن الدستور العراقي ينص في اكثر من مادة من مواده على المساواة في الحقوق السياسية بين الذكر والأنثى، كما خصص في المادة

(٤٩) الفقرة الرابعة على تخصيص نسبة للتمثيل النيابي بما لا يقل عن (٢٥%)، لا تزال المرأة العراقية على هامش التمثيل التنفيذي كما إنها لم تصل حتى الأن إلى أي موقع قيادي فعلي، كما أن تعيين امرأة وزيرا للدفاع أو الداخلية لايزال يصطدم بعوائق عديدة أهمها عدم قناعة رؤساء الحكومات بان المرأة يمكن أن تدير هذه المناصب وسط الظروف التي تمر بها البلاد [١٢].

المطلب الثالث– دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة العراقية

تمثل منظمات المجتمع المدني جوهر المجتمعات الديمقراطية المتحضرة، قد تقوم هذه المنظمات في عملية تثقيف وتفعيل المشاركة السياسية والانتخابية وحثهم على مواجهة الأزمات والتحولات السياسية التي تؤثر على الأفراد بوصفها من أهم قنوات المشاركة الجماهيرية، فضلاً عن دورها المهم في تدريب وتأهيل قيادات سياسية جديدة، لذلك عند الحديث عن منظمات المجتمع المدني ودورها في المشاركة الانتخابية للمرأة يتبادر إلى الذهن الشريك الآخر والأساس في عملية المشاركة الانتخابية للمرأة ألّا وهي الدولة، ويؤدي المجتمع المدني دوراً مهماً وبارزاً للمرأة إذ يعدّ الباب الخلفي في عملية الإصلاح السياسي عندما تسد الطرق في وجه المرأة للوصول إلى العملية السياسية الرسمية، بالرغم من الصعوبات والمخاطر التي تواجها المرأة العراقية لممارسة نشاطها السياسي والاجتماعي، إذ يعدّ عمل المرأة في مؤسسات المجتمع المدني بعد عام ٢٠٠٣ تدعيم لقدرتها وتفهم المرأة بدورها في بناء المجتمع وقدرتها على المشاركة المجتمعية في تلبية احتياجاتها المختلفة خاصة أن دورها في منظمات المجتمع المدني في تطور مستمر، ليتسنى لها القدرة على الأداء وتعزيز مكانتها في المجتمع.

الفرع الأول– مفهوم منظمات المجتمع المدني

تعرف منظمات المجتمع المدني بأنها "مجموعة من الحركات الاجتماعية التي تقاوم هيمنة الدولة على المجتمع وتتمثل هذه الحركات بالمؤسسات والمنظمات الطوعية غير الرسمية التي تعمل باستقلال عن سيطرة الدولة مثل الاتحادات والجمعيات العمالية والمهنية والشبابية واتحادات المرأة والجمعيات التي تعدّ ضرورة ملحة في بناء مجتمع ديمقراطي مدني بعيداً عن العوامل والمؤثرات التي تريد إقصاء المجتمع واستثنائه من أي نشاط أو مشاركة حقيقية، إذ تؤثر مؤسسات المجتمع المدني في الدولة من خلال المجالس النيابية، مجالس الشورى، وسائل الإعلام والصحافة، جماعات الضغط والمصالح، شبكات الاتصال غير الرسمية وغير معلنة كالجماعات القرابية، جماعات الزملاء، الأصدقاء، وقد تعمل على ممارسة تأثيرها من خلال اللجوء إلى القضاء أو التظاهر أو الاعتصام أو المقاطعة"[١٣]

إنَّ التعريف الأكثر شيوعاً لمفهوم المجتمع المدني "شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملا المجال العام بين المجتمع والدولة وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية للأفراد وذلك في إطار الالتزام في قيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والاختلاف والإدارة السليمة للخلافات والصراعات.[١٤] وتشمل منظمات المجتمع المدني كل أنواع المنظمات الاجتماعية خارج الدائرة السياسية أي سلطة وحكومة ولمؤسساتها الرسمية ويشير توسع المجتمع المدني واستقلاله الذاتي النسبي إلى نمو قدرة المجتمع على إدارة كثير من القضايا بشكل مستقل عن الدولة،[١٥] أن هذه الاستقلالية تعني في فحواها البعد والقرب عن

القيام بالسياسة أو السلطة، ولا يعني ذلك أنها بعيدة كل البعد عن مكان القرار، إذ تكون هذه التنظيمات موجودة ومنبثقة من صميم المجتمع(١٦).

الفرع الثاني- مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني

أن دور المرأة ومشاركتها في منظمات المجتمع المدني يتحدد بمدى تطور البني الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وتحقيق التطور الديمقراطي وإن العلاقة بينهما علاقة جدلية وتفاعلية، فمن المستحيل أن تتطور المرأة وتتحرر وتصبح شريكاً كاملاً في المجتمع، إلّا إذا سمح لها لتأخذ دورها في عملية التطور في هذا المجتمع وهي بدورها تتأثر في تطورها بدرجة تحرر المرأة وتفاعلها مع حركة المجتمع(١٧).

ومن أهم التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني هو تحدي الانتقال من حالة مجتمعية تسود فيها سلطة مطلقة إلى حالة مغايرة يكون الحكم فيها للشعب، حيث تسهم منظمات المجتمع المدني بدور فعال في عملية التحول الديمقراطي، من خلال الوظائف والأدوار التي تقوم بها. (١٨) أما من أهم التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في العراق، هو عدم تعاطي السلطات المركزية والمحلية معها بشكل كبير وفعال، بما فيها الشفافية في الحصول على المعلومات الضرورية واللازمة، وأيضاً حق المنظمات في الاطلاع على بعض البيانات الحكومية، والقدرة على المحاسبة والمساءلة. ذلك لأن أساس نجاح تلك المنظمات في عملها، يقوم على التعاون المشترك، فاذا لم يتوفر فيها العمل المشترك، تحولت المنظمات إلى العمل المنفرد، ولن تستطيع تحقيق النجاح في المشاريع التي تنوي تحقيقها.(١٩) أن دول العالم العربي والعراق على وجه التحديد، من خلال النظام السياسي السائد في مراحل مختلفة مضت على الدولة العراقية، تمارس السلطة المطلقة وغير الخاضعة للرقابة، وهذا الأمر ينعكس على الوضع التشريعي، من خلال تقييد الحريات والحيلولة دون عمل تلك المنظمات، ذلك لأن سياسة القمع والشمولية تؤدي إلى إعاقة عمل المنظمات والحد منها. (٢٠)

الفرع الثالث- منظمات المجتمع المدني والتمكين السياسي للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣

بعد التغيير الذي شهده العراق في العام ٢٠٠٣، شهد مفهوم المجتمع المدني صدى واسعًا داخل مؤسسات المجتمع العراقي وأوساطه الاجتماعية كافة، إذ ارتبط هذا المفهوم بمفاهيم أخرى مثلت أهم المطالب الملحة للمجتمع العراقي، ألا وهو مفهوم الديمقراطية والحريات العامة، وكان الاهتمام بموضوع المجتمع المدني وليد حدثين مهمين، هما: حدوث متغيرات دولية عصفت بمركزية الدولة وفسحت المجال واسعا أمام المجتمع ليعبر عن نفسه من خلال مؤسسات صارت تنافس الدولة، وفي الوقت نفسه بعيدة عن هيمنتها. أما الحدث الآخر فيتمثل في صعود نخب جديدة تطالب بإشراكها في العملية السياسية وإقصاء وتهميش والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المهيمن عليها من الدولة بعد طول استبعاد من مجمل العملية المذكورة(٢١).

أصبح وجود منظمات المجتمع المدني بعد عام (٢٠٠٣)، ومشاركة المرأة فيها أحد أبرز منجزات النظام الجديد، إذ أصبح بمقدور النساء الانخراط في الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، وبعد إقرار الدستور العراقي وتأكيد أهمية وجود منظمات ومؤسسات المجتمع المدني، أصبح العمل ضمن هذا المجال مسموحاً للجميع. إذ نصت المادة (٤٥) من الدستور العراقي على أن الدولة تحرص على تعزيز دور منظمات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها واستقلاليتها، بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الأهداف المشروعة لها،(٢٢) وبذلك

اكتسبت منظمات المجتمع المدني وجوداً دستورياً، فضلاً عن القانون رقم (١٢) لسنة (٢٠١٠) الذي نص على أنه يجب على منظمات المجتمع المدني التي كانت مسجلة قبل عام ٢٠١٠، أن تسجل بموجب القانون رقم ١٢ لاكتساب وضع قانوني ،[٢٣] فقد كان للوضع الجديد في العراق عامل مشجع ومحفز للعديد من المؤسسات على إعادة تنظيم هياكلها بما يتلاءم والمرحلة الراهنة، فضلاً عن نقل العديد من الأحزاب والحركات الاجتماعية والنقابات والجمعيات الخيرية نشاطها إلى داخل العراق, بعد أن كانت تنشط خارجه استجابة للحاجة الماسة والملحة.[٢٤]

برزت العديد من المنظمات النسائية التي تهتم بشؤون المرأة والدفاع عن حقوقها وحرياتها من خلال إقامة المؤتمرات الجماهيرية والندوات العلمية، وإقامة مشاريع الخيرية، إذ استطاعت المرأة من خلالها وبشكل كبير أن تشق طريقها للمشاركة في جميع الشؤون العامة وتسهم في إدارة الشأن العام وفي اتخاذ القرارات من خلال زيادة تواجدها وارتفاع مستوى مشاركتها في منظمات المجتمع المدني, ففي (٢٠٠٤) السنة الأولى بعد التغيير السياسي بلغ عدد منظمات المجتمع المدني المسجلة في وزارة التخطيط ما يقارب (٩٧٧) منظمة.[٢٥] بدأ دور المنظمات النسوية ينمو ويتطور بعد (٢٠٠٣) حالها حال الكثير من منظمات المجتمع المدني وكان ذات تأثير واضح على صناع القرار والقرارات السياسية، مثل ما حدث عند إلغاء قانون "١٣٧" والإنجاز الآخر أيضاً، هو الحصول على نسبة ٢٥% للنساء في جميع مناصب الدولة، وقد تعدّ المنظمات النسوية هي مواكبة لكل الأحداث والتطورات السياسية التي يمر بها البلد وبالأخص موضوع الدستور وتضمين حقوق المرأة فيه، والمطالبة في تثبيت المعاهدات الدولية والاتفاقيات الخاصة في حماية حقوق المرأة وتثقيفها وتوعيتها.[٢٦]

اهتمت المنظمات بقضايا المرأة وشغلت مساحة واسعة وسط هذا الكم في عام ٢٠٠٥ بلغ عدد المنظمات التي سجلت تحت خانة قضايا المرأة (٨٩) وقد ارتفع إلى (١٧١) عام ٢٠٠٦ وصل عددها (١٧٤) وإذا ما وضعنا إليها المنظمات العامة في مجال النساء التي كانت مصنفة تحت خانة (متعدد المجالات) التي بلغت (٦٠%) من عدد المنظمات المسجلة لدى مركز التسجيل، وإن هذا الرقم الكبير يمكن أن يفسر بعوامل عدة منها الفراغ السياسي والأمني الذي جاء بعد انهيار السلطة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الذي أوجد ضرورة وجود تنظيمات سياسية ومدنية الذي يكون رد فعل لحاجة المجتمع من أجل سد الفراغ الحاصل في مؤسسات الدولة من ناحية تقدم الخدمات إلى شرائح أفراد المجتمع كافة.[٢٧] كما تقع على عاتق منظمات المجتمع المدني مسؤولية توظيف آليات الحصص النسائية لتفعيل مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار، وهي منوطة بشكل أساسي في بلورة المهارات القيادية للمرأة وإظهار كفاءتها وذلك لا يتحقق إلّا بإفساح المجال أمامها لخوض التجارب القيادية وبالتركيز على مهام تدريب المرأة وتثقيفها وإعداد الفرق النسائية المؤهلة، ماعدا ذلك فلا معنى لأي حديث عن المشاركة والديمقراطية وتكافؤ الفرص، وتقدم برامج تمكينيه للمرأة في المجالات المختلفة (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية... الخ) وخلال ثلاث مستويات وهي[٢٨]:

أ. المستوى الفردي: والمقصود به هو قدرة النساء للسيطرة على حياتهن وإحساسهن بقيمتهن وقدراتهن، وقدرة المرأة على تحديد هدفها والعمل لتحقيقه.

ب. المستوى الجماعي: يقصد به هو قدرة النساء على تنظيم أنفسهن والعمل الجماعي والإحساس بامتلاك القوة والمقدرة.

ج. مستوى المناخ الاجتماعي والسياسي، والحوار العام والقواعد الاجتماعية، حول ما يمكن أو لا يمكن المرأة من القيام بها.

وهناك انعكاسات داخلية وخارجية يمكن أن تؤدي دوراً في تمكين المرأة العراقية في منظمات المجتمع المدني وتسهم في بلورة المقترحات وتنظيم المطالبات بتكسير الطوق على المرأة والعوامل كالآتي[٢٩]:

أولاً: انعكاسات الداخلية:

أ. زيادة الوعي المجتمعي بأهمية نشاطات وفعاليات المجتمع المدني للمرأة عن طريق الإعلام والتثقيف والتوعية لمفاهيمه في المجال الاجتماعي والتربوي والثقافي والإنساني.

ب. قد توجد هناك تشريعات وقوانين خاصة لمنظمات المجتمع المدني تعمل على تنظيم برامجها وتمويلها وأهدافها لكي تقوم المرأة بفاعليتها ونشاطها في مجال شؤون المرأة.

ج. ساعد التعليم وثقافة المرأة وممارسة العمل (كطبيبات ومحاميات وجامعيات...الخ) إلى تطوير وعيها والمطالبة بحقوقها، كما أن احتلال البعض منهن مناصب قيادية في الحكومة والأحزاب ورسوخ الوعي بالوضع الذي تعيشه المرأة العراقية والإيمان في العمل الجماعي واتساع التعاطف الاجتماعي مع المرأة.

ثانياً: انعكاسات خارجية:

وهي التي تمثلت في أن كثير من النساء قد أكملن تعليمهن العالي في الجامعات الأوربية والأمريكية فتعرفن عن كثب على وضعية المرأة في أوربا وأمريكا، وبالرغم من أن الدستور العراقي كفل تشكيل مؤسسات مجتمع مدني والكم الهائل منها، إلّا أنها لم تؤدي دوراً إيجابيا وفاعلاً في تحقيق تطوراً لوضع المرأة وقد يعود إلى أسباب عدة منها:[٣٠]

١. افتقار أغلبها للهياكل التنظيمية وآلية العمل.
٢. نقص الخبرة اللازمة في بناء هذه المؤسسات على أساس صحيح.
٣. عدم إسهام المنظمات في وضع تصورات للدستور بشأن المرأة.
٤. تتسم بالضعف من الناحية الفكرية والعملية فقد أصبح معظمها ممتدًا لبعض الأحزاب والتيارات الدينية والطائفية.[٣١]

عند الرجوع إلى خلفية ثقافة المرأة العراقية نجد أن لدى غالبيتهن رغبة حقيقية في إحداث التغيير، وقد تبلور ذلك بوضوح عن طريق ظهور العديد من المنظمات النسوية التي عملت بكل جد ومثابرة وبدون مساعدة لتحقيق ما عجزت الدولة عن تحقيقه لهن[٣٢]. لذا يمكن القول أن منظمات المجتمع المدني أدت دوراً تعبوياً في المشاركة السياسية، وانها أدت دوراً محورياً في تشجيع المرأة على المشاركة السياسية بعد عزوف معظمهنّ عن المشاركة كمرشحه أو ناخبه، وأن دور منظمات المجتمع المدني في الانتخابات عبر وسائل معينة لإحداث

التوعية الانتخابية وضرورة مشاركة المرأة فيها ومن هذه الوسائل وسائل الإعلام خلال استطلاعات الرأي العام واللقاءات التلفزيونية وغيرها.

الخاتمة :

وفي نهاية الفصل يمكننا القول: إن الديمقراطية بمفهومها الحديث لا يمكن أن تكتمل أركانها دون مشاركة جميع شرائح المجتمع، لذلك تعد المشاركة السياسية والانتخابية من أهم سمات الدولة الديمقراطية، بوصفها العملية التي يستطيع المجتمع عن طريقها التأثير والإسهام في تقرير الشؤون العامة والأمور السياسية في العملية السياسية، لذلك تعد المشاركة السياسية للمرأة من اهم مقومات الديمقراطية، التي تعني حكم الشعب ولم تتخصص بالرجال دون النساء، من خلال الإقرار بما يجب أن تتضمنه هذه المشاركة من تكافؤ في الفرص الممنوحة لجميع المواطنين وقيامها على أساس عدم التمييز واللذان يعدان الأساس في مشاركة المرأة السياسية.

ولتجاوز التحديات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة عملت العديد من الدول على اتخاذ خطوات مهمة لتمكين النساء من اتخاذ القرارات والتأثير في مجريات الأمور المهمة بالنسبة لها، ودعم إمكانية المرأة وقدرتها على التأثير في المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر في حياتها، ودعم قدرتها على التحكم في حياتها وفي الموارد المتاحة. فأنشأت آليات وطنية لدعم مشاركة المرأة في شتّى المجالات، في ظل مساعي المجتمع المدني للدفع بمسار النهوض بدور المرأة في هذا الشأن إلى الأمام، ذلك من خلال التأكيد على تنمية قدرات العمل السياسي لدى المرأة، وتبني خطط فعالة وإيجابية لتنمية أوضاعها، والعمل على توفير الشروط الضرورية لإيجاد بيئة ثقافية واجتماعية ملائمة لتطوير العقليات ولنمو قيم المساواة والشراكة بين الجنسين، بما يمكن المرأة من ممارسة حقوقها السياسية، وتكثيف تبادل التجارب بين الأحزاب ومختلف الهيئات السياسية والدستورية، وخاصة في المجالات المتعلقة بإدماج المرأة في العمل السياسي.

الهوامش

([1]) رياض أبا زيد، اثر التمكين النفسي على سلوك المواطنة للعاملين في مؤسسات الضمان الاجتماعي في الأردن، عمان، مجلة جامعة النجاح للأبحاث للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٤، الإصدار ٢، ٢٠١٠، ص٩٩

([2]) سهام مطشر الكعبي، برنامج التمكين النفسي للمرأة القيادية في الدولة العراقية، مجلة الدنانير، مركز دراسات المرأة، جامعة بغداد، العدد ١٣، العراق، ٢٠١٨ ، ص٣٨٢

([3]) عبير سهام مهدي، التمكين السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، دراسة في المعوقات والتحديات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، العراق،٢٠٢٤، ص٤

([4]) منى جلال عواد، أفاق تمكين المرأة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، العدد ٨٤، ٢٠٢١، ص٢٥.

([5]) إسماعيل سراج الدين، التحديات والمشاكل التي تواجه منظمات المجتمع المدني، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٤.

([6]) سوسن عثمان عبد اللطيف وأخرون، التمكين وأجهزته: تنظيم المجتمع المعاصر، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٥ ، ص ٣٥٢

([7]) إحسان حميد المفرجي وآخرون، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق، ط٣، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٣٢٣.

(٨) الفقرة (رابعاً) من المادة (٤٩) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

(٩) بيان وفد جمهورية العراق أمام اللجنة الثالثة في دورة (٦٣) للجمعية العامة للأمم المتحدة، البند٥٦ : النهوض بالمرأة، نيويورك، ٢٠٠٨، ص٣.

(١٠) ذلك ما نقلته وكالة (UN News) عن مشاركة المرأة العراقية في جهود بناء السلام محور منتدى الأمم المتحدة بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٠ على الموقع www.un.org/news/&us تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٤/٤/٢، وقت المشاهدة:٢٢:٥

(١١) للاطلاع على أعمال وزارة الدولة لشؤون المرأة بصدد مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة الصفحة الرسمية على الموقع: http://www.iraqimow.com، تاريخ المشاهدة٣٠:/٣/٢٠٢٤، وقت المشاهدة: ٩:٠٥

(١٢) الأمم المتحدة ، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، ٢٠١٣، ص ٤٢-٤٣، نقلاً عن: غادة صفاء جبار، التمثيل السياسي والسلوك الانتخابي للمرأة في العراق بعد عام ٢٠٠٥، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٢٢، ص٧٩

(١٣) عامر حسن فياض وناظم الجاسور، ثالوث المستقبل العربي: الديمقراطية -المجتمع المدني- التنمية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي، ٢٠٠٢، ص٣١.

(١٤) حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٥٩.

(١٥) حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، العدد:٣٠٩، ٢٠٠٤، ص٥٩.

(١٦) حسن جاسم راشد، منظمات المجتمع المدني والحاجات الأساسية لحقوق الأنسان بحث في سوسيولوجية الاستلاب والإشباع، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد:١٥، العراق، ٢٠١٢، ص٤.

(١٧) عائشة الكواري، دور المرأة في الهيئات المانحة والمستفيدة، موقع المنتدى العربي للعلوم الاجتماعية والإنسانية الإلكتروني: https://socio.yoo7.com/t4007-topic، تاريخ المشاهدة:٢٠٢٤/٣/٣١ وقت المشاهدة: ١٠:٣٢

(١٨) عمر جمعة عمران، المجتمع المدني والعملية السياسية في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد:٣٤، ٢٠٠٧، ص١٧٢.

(١٩) سارة إبراهيم حسين، مؤسسات المجتمع المدني والسياسية العامة: العراق انموذجا، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ٢٠١٢، ص١٨٣.

(٢٠) محمد السيد سعيد، المجتمع المدني ودوره في الإصلاح، أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الاصلاح٢١ -٢٢ حزيران، ط١ ، الإسكندرية ،٢٠٠٤، ص٧٩.

(٢١) سارة إبراهيم حسين، مؤسسات المجتمع المدني والسياسية العامة، مصدر سبق ذكره، ص١٦٦

(٢٢)المادة (٤٥)، الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥،

(٢٣) قانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠، قانون المنظمات غير الحكومية، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤١٤٧، أذار ٢٠١٠، ص١١

(٢٤) حميد الهاشمي، مسؤولية منظمات المجتمع المدني تجاه المرأة العراقية، موقع الحوار المتمدن العدد ٧٣٥، منشور على الموقع: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid تاريخ المشاهدة ٢٠٢٤/٣/٢٨، وقت المشاهدة: ١٢:٠٢

(٢٥) بلقيس محمد جواد، مؤسسات المجتمع المدني، مؤسسة الغدير، بغداد، ط١، العراق، ٢٠٠٤، ص ١٣.

(٢٦) زيد سالم سليمان، معالجة نظريات المجتمع المدني لقضايا المرأة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد: ٥٥، بغداد، ٢٠١٨، ص٢٢٣.

(٢٧) عذراء اسماعيل زيدان: معوقات عمل المرأة في المنظمات غير الحكومية (بحث ميداني)، جامعة بغداد، مجلة البحوث التربوية والنفسية، المجلد: ١٧، العدد: ٦٤، العراق، ٢٠٢٠، ص٤٤٣.

(٢٨) هدى هادي محمود، المرأة ومؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، العدد:٦٣، ٢٠١٥، ص٣٢١.

(٢٩) عبد العزيز حسون، دور منظمات المجتمع المدني في نهوض المرأة في البلدان العربية، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني www.arab-hdr.org، تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٤/٤/٢، وقت المشاهدة: ٢:١٥

(٣٠) سعد علي حسين، البناء الديمقراطي في العراق والمجتمع المدني(رؤية تحليلية)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد:٤٠، ٢٠٠٩، ص٨١-٨٢.

(٣١) زيد سالم سليمان، معالجة نظريات المجتمع المدني لقضايا المرأة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٢.

(٣٢) بيداء النجار، رؤية في الواقع الانتخابي للمرأة العراقية، مؤسسة مدارك لدراسة آليات الرقي الفكري، ط١، بغداد، ٢٠٠٨، ص٤٧

المصادر:

أولا: الوثائق :

١. دستور جمهورية العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥.
٢. قانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠، قانون المنظمات غير الحكومية، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤١٤٧، أذار ٢٠١٠

ثانياَ: الكتب

١. إحسان حميد المفرجي وآخرون، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق، ط٣، القاهرة، ٢٠٠٩.
٢. إسماعيل سراج الدين، التحديات والمشاكل التي تواجه منظمات المجتمع المدني، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٧.
٣. بلقيس محمد جواد، مؤسسات المجتمع المدني، مؤسسة الغدير، بغداد، ط١، العراق، ٢٠٠٤
٤. بيداء النجار، رؤية في الواقع الانتخابي للمرأة العراقية، مؤسسة مدارك لدراسة آليات الرقي الفكري، ط١، بغداد، ٢٠٠٨
٥. حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٥.
٦. سوسن عثمان عبد اللطيف وأخرون، التمكين وأجهزته: تنظيم المجتمع المعاصر، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٥
٧. عامر حسن فياض وناظم الجاسور، ثالوث المستقبل العربي: الديمقراطية -المجتمع المدني- التنمية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي، ٢٠٠٢.
٨. عبير سهام مهدي، التمكين السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، دراسة في المعوقات والتحديات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، العراق،٢٠٢٤، ص٤
٩. محمد السيد سعيد، المجتمع المدني ودوره في الإصلاح، أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الاصلاح٢١ -٢٢ حزيران، ط١ ، الإسكندرية ،٢٠٠٤.

ثالثاَ: المجلات والدوريات

١. حسن جاسم راشد، منظمات المجتمع المدني والحاجات الأساسية لحقوق الأنسان بحث في سوسيولوجية الاستلاب والإشباع، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد:١٥، العراق، ٢٠١٢
٢. حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، العدد:٣٠٩، ٢٠٠٤،
٣. رياض أبا زيد، اثر التمكين النفسي على سلوك المواطنة للعاملين في مؤسسات الضمان الاجتماعي في الأردن، عمان، مجلة جامعة النجاح للأبحاث للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٤، الإصدار ٢، ٢٠١٠
٤. زيد سالم سليمان، معالجة نظريات المجتمع المدني لقضايا المرأة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد: ٥٥، بغداد، ٢٠١٨،
٥. سعد علي حسين، البناء الديمقراطي في العراق والمجتمع المدني(رؤية تحليلية)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد:٤٠، ٢٠٠٩
٦. سهام مطشر الكعبي، برنامج التمكين النفسي للمرأة القيادية في الدولة العراقية، مجلة الدنانير، مركز دراسات المرأة، جامعة بغداد، العدد ١٣، العراق، ٢٠١٨
٧. عذراء اسماعيل زيدان: معوقات عمل المرأة في المنظمات غير الحكومية (بحث ميداني)، جامعة بغداد، مجلة البحوث التربوية والنفسية، المجلد: ١٧، العدد: ٦٤، العراق، ٢٠٢٠،
٨. عمر جمعة عمران، المجتمع المدني والعملية السياسية في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد:٣٤، ٢٠٠٧
٩. منى جلال عواد، أفاق تمكين المرأة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، العدد ٨٤، ٢٠٢١.
١٠. هدى هادي محمود، المرأة ومؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، العدد:٦٣، ٢٠١٥.

رابعاَ: الرسائل والاطاريح.

١. غادة صفاء جبار، التمثيل السياسي والسلوك الانتخابي للمرأة في العراق بعد عام ٢٠٠٥، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٢٢
٢. سارة إبراهيم حسين، مؤسسات المجتمع المدني والسياسية العامة: العراق انموذجا، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ٢٠١٢

المواقع الالكترونية

١. حميد الهاشمي، مسؤولية منظمات المجتمع المدني تجاه المرأة العراقية، موقع الحوار المتمدن العدد ٧٣٥، منشور على الموقع: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid
٢. عائشة الكواري، دور المرأة في الهيئات المانحة والمستفيدة، موقع المنتدى العربي للعلوم الاجتماعية والإنسانية الإلكتروني:https://socio.yoo7.com/t4007-topic
٣. عبد العزيز حسون، دور منظمات المجتمع المدني في نهوض المرأة في البلدان العربية، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني www.arab-hdr.org، تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٤/٤/٢، وقت المشاهدة: ٢:١٥
٤. الصفحة الرسمية للأمم المتحدة على الموقع: http://www.iraqimow.com